٢٠٠ ألف اشتركوا لحسابات إلكترونية من خلال الموبايل

هيئة الاتصالات لـ«الوطن»: الإقبال على الدفع الإلكتروني.. مشجع مبدئياً

رامز محفوظ

أكد رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد منهل جنيدي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هناك خطة متكاملة يتم العمل عليها بخصوص الدفع الإلكتروني وكل فترة يتم إعادة تقييمها والبناء عليها، ونرى ما الإمكانات المتاحة للدعم ضمن إطار التشجيع على الدفع الإلكتروني.

جنيدي اعتبر أن الأرقام الخاصة بالدفع الإلكتروني بالتأكيد مشجعة مبدئياً والدليل أن هناك اليوم ٢٠٠ ألف مشترك أصبح لديهم حسابات إلكترونية على موبايلاتهم وهذا الرقم عبارة عن مؤشر إيجابي للانطلاق بالدفع الإلكتروني، لافتاً إلى أن أرقام الدفع الإلكتروني تختلف بين يوم وآخر.

وبخصوص المشاكل والعقبات التي تعترض عمل شركات الخلوي في نشر خدمة الدفع الإلكتروني أوضح جنيدي أنها ليست مشاكل وعقبات بقدر ما هي ضوابط تقديم الخدمة، مشيراً إلى أن الدفع الإلكتروني هو مجموعة من الضوابط سواء بالنسبة للزبون أم التاجر أم للشركة التي تخدمهم وقال: نحن كهيئة نرى ما الإمكانية للتوسع لتخفيف الضوابط عنهم بما يضمن سلامة العمل ومن ثم نقدمها.

وأوضح أن الهيئة تسعى لأن يكون موضوع الدفع الإلكتروني منظماً وألا يقع أي أحد سواء الزبون أو التاجر أو حتى شركة الخلوي بأي مشاكل، لافتاً إلى أن الهيئة جاهزة لتقديم أي شيء لتشجيع عبر الموبايل، وأضاف: ونقيم أصحاب المصالح الثلاثة بعملية الدفع الإلكتروني ونسعى لتشجيعهم للمتابعة بهذا العمل وانتشاره بشكل أكبر.

وأشار رئيس الهيئة إلى أن هناك ثلاثة أطراف يعملون بالدفع الإلكتروني وهي المصرف المركزي من خلال الدفع عبر شركات الدفع أو المصارف والهيئة الناظمة عبر تحويل الدفع الإلكتروني خلاله على حقوق أصحاب المصالح الأساسية الثلاثة الذين يعملون بالدفع الإلكتروني وتطوير الخدمة.

وبخصوص التطبيقات الإلكترونية المقدمة للخدمات بين مدير الهيئة أن أي تطبيق يستعمل وسيلة اتصال يجب أن يحصل على ترخيص من الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد.

وكان قد عقد مؤخراً اجتماع ضم كلاً من وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب وحاكم مصرف سورية المركزي محمد عصام هزيمة إضافة إلى المديرين العامين المعنيين من كلتا الجهتين لتتبع العمل على ملف الدفع الإلكتروني في سورية.

وأكد وزير الاتصالات خلال الاجتماع أهمية الدفع الإلكتروني وضرورة متابعة العمل به وتذليل جميع العقبات التي تعترض عمله، بدوره أكد حاكم مصرف سورية المركزي أن ملف الدفع الإلكتروني هو من الملفات المهمة التي يتابعها المصرف المركزي مع الوزارة وتم خلال الاجتماع إقرار حزمة من التحفيزات التي سيكون لها الأثر المهم في توسع عمليات الدفع الإلكتروني عبر شركتي الخلوي التي سيتم تقييمها في اجتماع آخر نهاية العام الحالي.

٦٢,٧ ألف طن لوز إنتاج حمص هذا العام

مدير الزراعة لـ«الوطن»: ٣٠ بالمئة تدنى الإنتاج هذا الموسم مقارنة بالموسم الماضي

حمص - نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» العديد من الشكاوى من مزارعي اللوز في عدة قرى برف حمص من عدم توزيع تعويضات الأضرار التي لحقت بمواسمهم نتيجة الصقيع بشكل عادل بين المزارعين، لافتين إلى أن قيم الأضرار التي وزعت على الفلاحين جراء ذلك لم تتناسب مع مساحات أراضيهم ونسبة الضرر التي لحقت بأشجارهم.

وأشار المشتكون إلى أن بعض المزارعين حصلوا على تعويضات كبيرة مع العلم أن مساحة أرضهم صغيرة، وأن البعض الآخر منهم حصل على تعويضات أكبر بكثير من المزارعين الآخرين علماً أنهم يمتلكون نفس مساحة الأرض وعدد الأشجار تقريباً، بالإضافة إلى أن عدداً آخر من الفلاحين حصلوا على تعويضات مع أنهم لا يستحقونها على حساب من يستحقها.

وطالب المشتكون الجهات المعنية بإنصافهم وإعادة توزيع التعويضات وفق الأحقية والأضرار ومساحات الأراضي، وإعطاء كل مزارع حقه دون زيادة أو نقصان وسحب التعويضات من الفلاحين الذين حصلوا رغم أنهم لا يستحقونها وإعادة توزيعها على مستحقيها، لافتين إلى أن ضررهم كبير وخسارتهم فادحة حتى أن البعض من المزارعين قام بقلع أشجار أرضه وبيعها حطباً نتيجة لذلك، علاوة على تدني قيمة إنتاج أراضيهم هذا العام مقارنة بالعام الماضي وما تكلفوه من ارتفاع كبير بمستلزمات الإنتاج من أسمدة وأدوية ومبيدات وتقليم وغير ذلك.

من جانبه بين مدير فرع صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية في حمص أمين الحموي لـ«الوطن» أن التعويض له تفاصيل فنية محددة وأن قيمة التعويضات للمزارعين ليست على القدر ذاته، وقال: في حال كان هناك أي مشكلة لدى أي فلاح فنحن مستعدون لمعالجتها والنظر والتدقيق بأي وثيقة تقدم لنا، لافتاً إلى أن الخطأ قد يحدث إلا أنه تتم معالجته سواء في النقص أم الزيادة، مشيراً إلى أنه لم يتقدم أي مزارع بشكوى خطية إلى الفرع حتى هذه اللحظة.

وأوضح الحموي أن الصندوق يعطي قيمة الأضرار بنسب ٥ بالمئة و٧ بالمئة و١٠ بالمئة من تكاليف الإنتاج، وكل قرية تختلف عن الأخرى وكل مزارع يختلف عن الآخر حسب نسبة الضرر بناء على الكشف الحسي المقدم من اللجان الفنية، وعلى موقع الأرض ما إذا كانت في وادي أو مرتفع أو غير ذلك، منوهاً إلى أن على أي مزارع لديه مشكلة عليه القدوم إلى المركز، وتحديد مساحة أرضه مع ثبوتيات ملكيته، وقيمة تعويضه للتحقق منها.

> الحموي لـ«الوطن»: تعويضات أضرار الموسم الحالي ٩٤٥ مليون ليرة تم توزيعها على ٤٥٠٠ مزارع

وأشار إلى أن قيمة التعويضات المستحقة عن الأضرار التي لحقت بموسم اللوز خلال الموسم الحالي بلغت ٩٤٥ مليون ليرة، تم توزيعها على ٤٥٠٠ مزارع مستفيد في ٩٦ قرية مستفيدة على امتداد المحافظة، لافتاً إلى أن المساحة المعوّضة وصلت إلى ١٥٠ ألف دونم من أصل ٣٢٢ ألف دونم تضررت نتيجة الصقيع حسبما قدرتها اللجان الفنية.

بدورها أشارت مديرة الزراعة في حمص سهام أيوب لـ«الوطن» إلى تعرض موسم اللوز هذا العام إلى موجة صقيع «برد» من جهة وارتفاع درجات الحرارة خلال موسم الإنتاج من جهة أخرى ما تسبب بتدني الإنتاج بنحو ٣٠ بالمئة خلال هذا الموسم مقارنة بالموسم الماضي، موضحة أنه تم إحصاء ومسح المواقع التي تعرضت للأضرار وتم تقدير قيمتها للتعويض على المزارعين، مبينة أن الأضرار كانت متفاوتة ما بين كل حقل وآخر وشجرة وأخرى.

وبينت أن إجمالي كمية الإنتاج النهائي من اللوز في المحافظة بلغت نحو ٦٢,٧ ألف طن هذا العام، فيما وصل إنتاج المحافظة في العام الماضي إلى نحو ٨٠ ألف طن.

ولفتت مديرة الزراعة إلى أن إجمالي المساحة المزروعة بأشجار اللوز هذا العام تزيد عن ٥٨٧ ألف دونم سقي وبعل، وأن عدد أشجار اللوز الكلي في المحافظة وصل إلى ٢٢,٣ مليون شجرة منها ٢١,٢ مليون شجرة مثمرة، مشيرة إلى أن زراعة اللوز تتركز في قرى المخرم والمركز الشرقي في المحافظة.

دمشق تبحث عن معتمدي خبز

وزير التجارة الداخلية لـ«الوطن»: مشكلة الزيت لا علاقة لها باحتكار التجار

هناء غانم

بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم لـ«الوطن» أن قرار توطين الخبز سار وسوف يتم الاستمرار في تطبيقه.

وكشف سالم أن تطبيق آلية توزيع الخبز الجديدة في دمشق وريفها سيكون قريباً جداً، وتتضمن أن يختار الشخص أقرب معتمد أو نقطة بيع إليه لأخذ مخصصاته منها دون غيرها.

وأضاف الوزير سالم قائلاً: نحن بانتظار قرار المحافظة لزيادة عدد المعتمدين في دمشق وريفها، وحتى يكون التوطين ناجحاً لابد من تأمين عدد كاف من المعتمدين سواء في دمشق أو غيرها من المحافظات خاصة أن آلية توطين الخبز أيضاً شبه جاهزة في حمص والقنيطرة ودرعا.

واعتبر سالم أن تطبيق آلية التوطين سوف يتيح للجميع حصولهم على مادة الخبز بيسر وسهولة، الأمر الذي سوف يضمن إنهاء ظاهرة الازدحام على الأفران وضبط عملها وكميات الطحين الموردة إليها والأهم منع التلاعب ببيع مادة الخبز.

وأضاف: لأن مبدأ «التوطين» هو أن كل نقطة معينة لبيع مادة الخبز سترتبط بها مجموعة من المواطنين، يحصلون على مخصصاتهم اليومية من خلالها في أي وقت يختارونه، ويحق للمواطن اختيار النقطة الأفضل له، لتكون النقطة الواحدة ملزمة بالحفاظ على مخصصات المواطنين المسجلين لديها باستمرار، ويمنع بيع الخبز لأشخاص غير مسجلين على النقطة.

وأشار سالم إلى أن الوزارة سبق أن طبقت هذه الآلية في بيع مادة الخبز في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة وقد نجحت رغم ظهور بعض عراقيل في بداية تطبيقها وأخطاء منعت بعض الأهالي من الحصول على مخصصاتهم إلا أن الوزارة نجحت في حل المشكلة التي اعترضت توطين الخبز والتي تتعلق بأن ابن المحافظة المقيم في غير محافظته وعند وجوده بالمحافظة الخاصة به كان لا يحق له استلام مخصصاته من الخبز، أما اليوم فقد تم تجاوز وحل هذه المشكلة بالسماح لابن المحافظة بأخذ مخصصاته.

وعن مصير الكميات التي لم يقم أصحابها باستلامها قال: قد تسبب هذه العملية مشكلة لدى بعض المعتمدين بالكميات المرتجعة وبناء عليه سوف يتم تقليص الكميات وهي باعتقادي حالات نادرة..

وأضاف الوزير: بالتزامن مع هذا الإجراء قامت الوزارة بتحديد عدد كبير من صالات السورية للتجارة بدمشق للبدء ببيع الخبز وعلى المواطن أن يحدد الصالة التي يريد استلام مخصصاته منها لتخفيف الازدحام أيضاً على الأفران وبما يخلص المواطن من طمع المعتمدين الذين يبيعون الخبز بأسعار مرتفعة.

وحول طرح الزيت بالأسواق قال: كان لدى التجار مشكلة باستيراد الزيوت وإن نقص المادة لا علاقة له بالاحتكار، وأضاف: تم تجاوز المشكلة واليوم تم استيراد كميات كبيرة من الزيت العادي والخام ليتم تكريره.

وفي سياق متصل أعلنت المؤسسة السورية للتجارة أمس عن رغبتها بشراء مادة (زيت الزيتون) من الفلاحين وكانت قد أعلنت بتاريخ العاشر من الشهر الجاري عن مناقصة داخلية/ خارجية لاستيراد ٢٥ مليون لتر زيت نباتي معبأ بعبوات واحد ليتر.

كما أعلنت المؤسسة عن فتح باب التقسيط لمادة السجاد بكافة انواعه بمناسبة قدوم فصل الشتاء ،موضحة انه يحق لشريحة العاملين الدائمين في الدولة والعقود السنوية غير المنتهية عقودهم خلال فترة التقسيط من الاستفادة من هذا الإعلان.

وبحسب التعميم الصادر عن المؤسسة والموزع على كافة الفروع فإن سقف القرض ٥٠٠الف ليرة سورية وبفائدة ٥٪ على أن يبدأ قبول الطلبات للراغبين بالاستفادة من القرض، شريطة أن ترسل القوائم من الجهات العامة بأسماء الراغبين ممن تنطبق عليهم الشروط أعلاه مع الرقم الوطني وتعهد من محاسب الإدارة وآمر الصرف بتسديد الأقساط في مواعيدها وعلى مسؤوليتهم.

وأشار التعميم أنه بعد استلام العاملين للمواد يتم تنظيم محضر استلام افرادي مع مفصل هوية المستلم وتتم مراسلة الجهة بأسماء العاملين مع مبلغ التقسيط لكل منهم لبدء حسم الأقساط الشهرية عن المستفيدين وتسديدها للمؤسسة ،وتستبعد الجهات العامة التي عليها ذمم تقسيط سابقة للفروع .

كما يتم تطبيق الغرامات القانونية في حال عدم قيام الجهة بالتسديد بالمواعيد المحددة.

رئيس «حماية المستهلك» لـ«الوطن»: زيادة ساعات تقنين الكهرباء تسبب فوضى أسعار العديد من المواد في الأسواق

أسعار بعض المشافي الخاصة غير مقبولة.. وأحدها تقاضى ١٠ ملايين ليرة أجرة ليلة واحدة من مريض؟!

محمد منار حميجو

أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز معقالي أنه تم لحظ فوضى وعشوائية في أسعار العديد من المواد في الأسواق نتيجة زيادة ساعات تقنين الكهرباء في الأيام الماضية، مشيراً إلى أنه تم الاجتماع مع وزير الكهرباء لبيان واقع الكهرباء وأسباب زيادة التقنين فكان الجواب أن هناك كميات محدودة من الكهرباء ويتم توزيعها على المحافظات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد معقالي أن بعض التجار والبائعين وجدوا موضوع زيادة ساعات التقنين حجة لرفع أسعار العديد من الأنواع بحجة أنهم يستهلكون كميات إضافية من المازوت وبالتالي فإنهم يعكسون ذلك على أسعار المواد، معتبراً أن هناك جشعاً لدى هؤلاء التجار.

وشدد معقالي على ضرورة مراقبة الأسواق رغم أنه يوجد قلة في عدد مراقبي التموين، لافتاً إلى ضرورة نشر ثقافة الشكوى للحد من موضوع ارتفاع الأسعار بشكل فوضوي من دون أن يكون هناك ضوابط لذلك وخصوصاً أن هناك ضعفاً في القوى الشرائية التي لم تعد مناسبة مع أسعار الأسواق المرتفعة وغير المبررة.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك تدخل إيجابي من وزارة التموين لمصلحة المواطن ورقابة الأسواق رغم قلة مراقبي التموين.

وفي السياق كشف معقالي عن ورود عدد من الشكاوى بحق بعض المشافي الخاصة بعدم الصحة لمعالجة هذا الموضوع ووضع ضوابط لأسعار المشافي الخاصة حتى لا يكون هناك ارتفاعات غير مقبولة في هذه الأسعار وخصوصاً أن بعض المواطنين يضطرون اللجوء إلى مشفى خاص إذا كان في حالة إسعاف فيتم إسعافه إلى أقرب مشفى في مكان وجوده وقد يكون هذا المشفى خاصاً.

وفيما يتعلق بموضوع الكتاب الذي رفعته الجمعية حول موضوع ارتفاع أسعار أنواع من الأدوية من بعض الصيادلة أكد معقالي أنه لم يرد أي جواب من وزارة الصحة حتى الآن، مشيراً إلى ضرورة الحفاظ على المعامل المنتجة للأدوية للحفاظ على إنتاج الأدوية المحلية وخصوصاً أن هذه المعامل هي منشآت وطنية وبالتالي يجب ألا تكون خاسرة .

وأعلن معقالي ورود شكاوى بحق بعض المعامل الخاصة بإنتاج معجون الأسنان لطرحها مواد من معجون الأسنان غير مطابقة للمواصفات السورية، مؤكداً أنه تم إنذار هذه المعامل وأنه سوف يتم إرسال عينات إلى وزارة التموين لتحليلها والتأكد من صحة هذه الشكاوى، ومشيراً إلى أن هذه المعامل أكدت أن منتجاتها مطابقة للموصفات السورية وأنه لا مشكلة في هذا الموضوع.

> شكاوى على معامل معجون الأسنان لطرحها منتجات غير مطابقة للمواصفات السورية